

الباب الأول: التعليم العربي

واقع التعليم في الوطن العربي : برغم أن التعليم من أقدم المهن والأعمال التي زاولها الإنسان إلا أنه بشكله الحالي يعتبر حديثاً وهذا ما جعل العديد من الباحثين يتجادلون حول ماهية التعليم كمهنة، وهناك العديد منهم اتفقوا على كونه مهنة وفن لأن خصائص العمل المهني تتوافر فيه كما أنه يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والابتكار خصوصاً في العصر الحديث ليوافق التطورات الهائلة في مختلف المجالات على مستوى العالم، فالعالم اليوم أصبح قرية صغيرة بفضل التكنولوجيا الحديثة مما يضيف تحدياً هائلاً أمام القائمين والمشرفين على العملية التعليمية في كل مكان والتعليم التقليدي هو استخدام الطرق التقليدية ووسائل تعليم قديمة قائمة علي تلقين المناهج والمحتوي للطلاب ووسائل تعليم قديمة السبورة والطباشير والكتاب الورق في التعليم ومن مميزات التعليم التقليدي أنه يؤدي إلي محو أمية بعض الأفراد لكن من عيوبه : إهدار أموال الدولة التي تستخدم في العملية التعليمية مثل إنشاء المدارس وطباعة الكتب وعدم كفاءة المعلمين وإهدار وقت وجهد المتعلمين مما يؤدي لتخلف المجتمع وإنتاج عقليه متأخرة لعدم الاعتماد علي تكنولوجيا التعليم لأن العصر الحديث زحف تكنولوجي في جميع مجالات الحياة.

بعد الحرب العالمية الثانية وبعد هزيمة فرنسا، شعر الناس بخيبة أمل فادحة، وفي ظل هذا التشاؤم طرح شارل ديغول سؤالاً حين سأل عن أوضاع التعليم في فرنسا وعن حال الجامعات والقضاء، فأخبروه أن التعليم والقضاء بخير، فقال: إذن فرنسا بخير؛ ويفهم من هذا أن حالة التعليم هي معيار نجاح الدولة وتقدمها بعد كبوتها فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت أن بداية التقدم الحقيقية؛ والوحيدة هي التعليم، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها النور الآسيوية تقدمت من بوابة التعليم، بل إن الدول المتقدمة نفسها تضع التعليم في أولوية برامجها وسياساتها ولا شك أن جوهر الصراع العالمي هو سباق في تطوير التعليم، فتورة المعلومات، والتكنولوجيا في العالم، تفرض علينا أن نتحرك بسرعة وفاعلية، لنلحق بركبها، لأن من يفقد في هذا السباق العلمي مكانته، يفقد إرادته، وهذا احتمال لا نطبقه واليوم يعيش العالم ثورة في المعلومات لم يسبق لها مثيل، وصار أهم مقاييس تقدم الأمم والشعوب، مدى تقدم التعليم في كل بلد، والحقيقة الواضحة، التي لا تخفى على أحد أن التعليم في معظم الوطن العربي يعاني إما في إمكاناته أو سياساته أو مناهجه، وربما في كل هذه العناصر مجتمعة.

ورغم هذا فصورة تعليمنا العربي المعاصر ليست بالسوء الذي يؤدي إلى الظلام، فهناك طرق وأساليب يمكن إتباعها تمثل بصيص أمل للنهوض بالتعليم في أغلب أقطارنا العربية، وأول هذه الطرق يتمثل في

التعرف على عناصر التعليم لوضع أيدينا عليها وتحديد لها للعمل على الارتقاء والنهوض بها، وبالتالي النهوض بالمنظومة التعليمية بأكملها. وعن التعليم الجامعي في الوطن العربي فرغم الجهود التي بذلت من أجل تطوير وتحسين وزيادة كفايات التعليم العالي في الدول العربية لتحقيق الأهداف المرجوة ورغم الزيادة الكبيرة في عدد الجامعات، إلا أن فعالية نظام التعليم العالي العربي لا تزال محدودة، نتيجة لارتفاع رسوم الدراسة في الجامعات، هجرة العقول العربية إلى الخارج، ضعف مستوى محتويات المكتبات الجامعية، وتدني مستوى الخريجين وعدم ملائمتهم لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع ويشير دليل إدارة الجودة الشاملة للتعليم العالي في الوطن العربي الذي تتطلبه إدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي إلى ضرورة أن تكون مخرجاتها متلائمة مع غاية التعليم وأهدافه، وأن ضمان جودة المخرج منه يقتضي التركيز على المتعلم، والاهتمام بالطالب، وتحقيق جودة التعليم العالي وترجع الدراسات والأبحاث ضعف الملاءمة ما بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع إلى انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية التي من مؤشراتها : تدني التحصيل والتأهيل المتخصص وضعف قدرات التحليل والإبتكار والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الحديثة والخريج تطفئ عليه ملامح وطبيعة التعليم التقليدي، بمعنى أنه يعتمد على بناء صورة تاريخية مثالية في ذهن الطالب وغالبا الصورة

مثالية لكنها لا وجود لها في الواقع، وهذا ينسحب على كل مواد العلوم الإنسانية والثقافية فالتعليم بعيد عن الحياة والواقع وحقيقته والمناهج والكتب المدرسية، تمثل عناوين جديدة لمحتويات قديمة وتقليدية والحديث هنا عن مناهج رسالة المؤسسة التعليمية نقطة إنطلاق أنظمة إدارة الجودة فيها العلوم الإنسانية والآداب وبالتالي تنتج خريجين عاجزين عن التعامل مع العالم الصناعي التقني وضعف ارتباط مخرجاته بمتطلبات سوق العمل، وعدم توفر خبرات محلية أساسية وضرورية، أدى إلى تزايد عدد الباحثين عن العمل من الخريجين، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة بشكل واضح وضعف تركيز نظام التعليم على مجالات وميادين ذات أهمية في الاقتصاد المعاصر في جميع أنحاء العالم، مثل تقنية المعلومات، والتقنيات الصناعية والإلكترونية، مما جعل مساهمة العناصر الوطنية في هذه الميادين محدودة للعمل داخليا وخارجيا وكذلك ضعف قدرة التعليم، وتواضع مساهمته في بناء مجتمع واقتصاد المعرفة، وهو في الحقيقة مجتمع القرن الحادي والعشرين، أي بناء رأس المال الفكري والعقلي المحرك للحضارة المعاصرة لهذا كان لابد لمؤسسات التعليم العالي العربي أن تطبق نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي حتى تضمن تطوير برامجها التعليمية لتواكب تقدم العصر ومتطلباته بإنشاء هيئات وطنية لضمان الجودة والاعتماد تكون مسؤولة

عن وضع المعايير والمفاهيم لضمان الجودة للتعليم العالي ليلبي حاجة المجتمع واحتياجات السوق المحلي، الإقليمي، العالمي .
ومن أبرز مظاهر التعليم في الدول العربية فيما يلي:

١ - تدني نوعية التعليم العربي:

تشير معظم الدراسات الميدانية التي أجريت في مختلف البلاد العربية إلى تدني نوعية التعليم، وضعف الطالب والمدرس على السواء.

٢ - نمطية التعليم العربي:

فالتعليم العربي يتبع نفس البرامج خاصة في التعليم الثانوي والجامعي باعتبار أن التعليم الأساسي موحد ومتشابه إلى حد كبير، لكن المشكلة تكمن في التعليم الثانوي والجامعي، فالتعليم الثانوي خلال النصف قرن الماضي لا يخرج عن فرعي الآداب والعلوم.

٣ - ضعف مستوى عدد كبير من المعلمين:

إذ أن أصحاب النسب الضعيفة من حملة الثانوية العامة، هم الذين يوجهون نحو كليات التربية.

٣ - عدم توفر بيئة مدرسية :

في العديد من الدول العربية لا تتوفر البيئة المدرسية ولا المتطلبات الأساسية لإنجاح عملية التربية، سواء تعلق ذلك بالمباني أو تجهيزات

الفصول والمعامل، أو فرص التعبير الحرّ عن الآراء، والمركزية الشديدة في الإدارة.

٤ - تفشّي الأمية بشكل كبير :

في العديد من الدول العربية وعدم قدرة تلك الدول على محوها بشكل فعال وشامل، على الرغم من الجهود المبذولة والأموال التي أنفقت في هذا المجال.

حاجة العرب للتعليم الإلكتروني :

وترجع إلى زيادة أعداد المتعلمين بشكل حاد لا تستطيع المدارس المعتادة استيعابهم جميعاً، وقد يرى البعض أن التعليم المعتاد ضرورة لإكساب المهارات الأساسية مثل القرآن الكريم والقراءة والكتابة والحساب، إلا أن الواقع يدل على أن المدارس بدأت تنن من الأعداد المتراكمة من المتعلمين، ومثل هذا النوع من التعليم ينبغي أن يشجع في المستويات المتقدمة الثانوية وما بعدها أما المراحل الدنيا من التعليم فإن هذا النوع من التعليم قد لا يناسبها تماماً .

١. يعتبر هذا التعليم رافداً كبيراً للتعليم المعتاد، فيمكن أن يدمج هذا الأسلوب مع التدريس المعتاد فيكون داعماً له .
٢. يرى البعض مناسبة هذا النوع من التعليم للكبار الذين ارتبطوا بوظائف وطبيعة عملهم لا تمكنهم من الحضور المباشر للدراسة.

٣. هذا النوع من التعليم يعتبر واعداً لتثقيف ربات البيوت، ومن يتولين رعاية المنازل وتربية أبناءهن.

٤. من الطبيعي أن تتسبب الممارسات في نظم التعليم التقليدي في ظهور فجوة كبيرة بين طموح التعليم المشروع وقدرة هذه النظم علي تلبيةه وأبرز مظاهرها يتمثل في : أ -الأفراد الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بالتعليم التقليدي وانقطعوا عن الدراسة لظروف قاهرة والذين يريدون الجمع بين التعليم والعمل والأفراد الذين أكملوا تعليمهم ولكن يريدوا أن يكتسبوا علماً جديداً.

ب -الأعداد الكبيرة من خريجي الثانوية العامة التي ترغب في الالتحاق بالتعليم الجامعي ولا يتاح لها المجال بسبب سياسات القبول الجامدة.

ت -فئات المجتمع المحرومة من التعليم نتيجة لأوضاع اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو سياسية أو إعاقات جسدية.

ث - وهناك أسباب ترجع إلي الجامعات العربية منها التكديس بالطلاب، وعدم وجود عدد كافي من أعضاء هيئة التدريس، وعدم وجود مختبرات وأجهزة وتقنيات أخرى بالقدر المناسب لعدد الطلاب الدارسين في هذه الجامعات وعن حاجة الدول العربية إلى التعليم الإلكتروني فالدول العربية في حاجة له نظراً لما يحمله هذا النوع من التعليم من مزايا، وتظهر ملامح هذه الحاجة في:

- ١- مواجهة الضغط المتزايد للطلاب على الجامعات العربية.
- ٢- تعزيز دور التعليم العالي العربي في تنمية صناعة المعرفة من خلال التعليم الإلكتروني.

إستراتيجية التحول إلى التعليم الإلكتروني :

التحول من التعليم التقليدي إلى الإلكتروني لابد أن يتم بصورة تدريجية وفقاً لإستراتيجية محددة الأهداف خاصة في المجتمعات التي لم تزل فيها ثقافة استخدام الحاسب وشبكاته متواضعة، فالتعليم الإلكتروني يحتاج إلى بنية أساسية لضمان مرونة التطبيق، ويقصد بالبنية الأساسية أجهزة الحاسبات وشبكات الحاسب وخطوط الانترنت، فضلاً عن معامل التعليم وفي مقدمة متطلبات برامج التعليم الإلكتروني شيوع ثقافة الحاسب بين كوادر التدريس والطلبة على حد سواء ويمكن أن نطبق برامج التعليم الإلكتروني في الجامعات العربية على أربع مراحل كالآتي: أولاً: مرحلة تطوير المهارات: مهارة استخدام الحاسب في المجالات العلمية والتعليمية بالجامعات العربية بشكل عام، مازالت في حدودها الدنيا على مستوى الطلبة والمدرسين خاصة في التخصصات الإنسانية وإذا أخذنا في الاعتبار ان مهارة استخدام الحاسب تساعد على نجاح برامج التعليم الإلكتروني بشكل أفضل، لذا فان بناء برنامج تثقيفي لعموم المجتمع الجامعي، يعد مرحلة مهمة وأساسية، لأن نجاح برامج التعليم

الإلكتروني تعتمد بشكل رئيسي على مستوى المهارات والخبرات المحققة، في مجال استخدام برامج وتطبيقات الحاسب وشبكات المعلومات وهناك اقتراح بسلسلة من الخطوات من شأنها بناء ركائز ثقافية لمجتمع الجامعة على مستوى الطلبة والمدرسين كالآتي :

١- برنامج تطوير مهارة الطلبة: ان القدرة على اكتساب مهارة استخدام الحاسب، يفضل أن تبدأ في سن مبكرة، إذ أثبتت التجارب العلمية، ان التعلم في مرحلة مبكرة يؤدي في الغالب إلى تنامي المهارة مع تقدم السن وغالباً ما يكون الإنسان في مرحلة الطفولة، شغوف بتعلم الأشياء الجديدة ويشكل الحاسب اليوم، الجهاز الأكثر جذباً وإثارة لمن هم في سن ٥ إلى ١٤ سنة، فتوفير مستلزمات بناء ثقافة اجتماعية في مجال استخدام الحاسب، يجب أن يبدأ من مرحلة الدراسة الابتدائية صعوداً .

٢. برامج تطوير مهارة المدرسين: قد يكون برنامج تثقيف المدرسين أكثر تعقيداً، والسبب وجود شعور سلبي مسبق لدى العديد منهم نحو برامج التعليم الإلكتروني، ناتج عن الإحساس بأن هذه البرامج قد تؤدي إلى تغير في موازين الكفاءة العلمية لمصلحة أصحاب المهارة في استخدام الحاسب على حساب الأقل مهارة.

٣- مرحلة الحقائب التعليمية: المفهوم العام للحقائب التعليمية يصفها بأنها مجموعة من الأجهزة والأدوات والمواد والوسائل التعليمية التي

تخدم مجموعة متماثلة من الأنشطة المنهجية وغير المنهجية، يتم حفظها بشكل آمن ومناسب داخل حقيبة سهلة الحمل والنقل ما أمكن، بحيث يتم تصنيف ما بداخلها بشكل يمكن الوصول إلى أي قطعة بيسر وسهولة وتعد هذه الحقائب نظام متكامل للتعليم الذاتي يتم التركيز فيه على المتعلم، مع الأخذ في الاعتبار الفروق الفردية بين المتعلمين ويتم فيها التركيز على الأهداف التعليمية والسلوكية والاختبارات، وتطبيق وسائل متنوعة يختار منها الطالب ما يكون نشطاً وفعالاً فيه خلال عملية التعلم.

٤- مرحلة الاتاحة الجزئية : الاتاحة الجزئية عملية موجهة إلى نشر جزء من محتويات مقرر الدراسة، خاصة الجانب النظري منه على شبكة الانترنت في مواقع تتيح النشر المجاني ويتم توجيه الطلبة إلى البحث عنها باستخدام محركات البحث، ويمكن نشر أو تحقيق روابط لنصوص ومقالات تدعم منهج الدراسة في تخصص الأستاذ، على أن يكون الهدف الرئيسي في هذه المرحلة إكساب الطالب مهارة البحث عن المعلومات أولاً، والتعود على قراءة النصوص الرقمية، فضلاً عن جوانب تتبع الروابط والتحميل والطباعة.

وتقوم فلسفة التعلم الإلكتروني علي مبادئ تكنولوجيا التعليم والتربية المركزة حول التطبيق العملي لعلوم التربية أو نظرياتها، والتي تنصب

علي المادة العلمية ومدي توافقها مع خصائص الجمهور المستهدف، مراعية في ذلك مبادئ التربية الحديثة مثل التعليم المفتوح، والمرن، والموزع، والمتجسدة في التعلم عن بعد، وغيرها من مبادئ ومستحدثات تكنولوجيا التعليم كما يقوم علي مبادئ التعليم الفردي، والمتعلق بتقديم تعليم يتوافق مع خصائص المتعلم وفقاً للمعدل الفردي المناسب لكل متعلم، والتعليم المبرمج، الذي يعتبر أساساً طبيعياً لما يسمى حالياً بالتعليم والتعلم بمساعدة الحاسب، ومبادئ التعليم المفتوح، والتعلم عن بعد أما فيما يتعلق بالنظرية العلمية، فإن التعلم الإلكتروني يقوم علي نظرية تتعلق بالتعليم والتعلم، ومستلزماتها المادية والمعنوية، التي تتفاعل مع بعضها البعض تحت ظروف معينة يمكن أن تهيأ بشكل منظم.

هل العرب مؤهلون للتعليم الإلكتروني؟ :

تشهد حالياً مؤسسات التعليم العالي في عالمنا العربي، إهتماماً كبيراً ومتزايداً بأساليب وبرامج تطبيق التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، باعتبارها أحد وسائل وأساليب التعليم الحديثة، التي يمكن أن تحدث نقلة نوعية في تحسين أداء وجودة التعليم العالي، والتقليل من تكلفته المادية، وتوفير فرص تعليم أكبر عدد ممكن من الأفراد والتعليم عن بعد هو فرع يندرج تحت مصطلح ومظلة التعليم الإلكتروني، ويعتمد اعتماداً تاماً على تقنيات التعليم الإلكتروني، وفي الحالتين فإن الفرد المتعلم

يتلقى المعلومات من مصدر بعيد عن المعلم، وهذه الأساليب الحديثة في التعليم، تدعم الإبداع والتعلم الذاتي، بعيداً عن أنظمة التعليم التقليدية لكن السؤال المهم هو، هل نحن جاهزون ومؤهلون بالفعل لدخول عصر التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، الذي أصبح ضرورة عالمية خاصة مع التوجهات والتطبيقات التكنولوجية الحديثة في التعليم؟

والإجابة عن هذا السؤال، تقودنا الى الحديث عن البنية التحتية للتقنية وتقنية المعلومات والاتصالات ومدى توافرها لدى هيئات ومؤسسات التعليم في عالمنا العربي، بمعنى هل تتوفر لدينا جميع الأساليب والأدوات الضرورية اللازمة لتطوير محتوى التعليم الرقمي، وما هي اللوائح والتشريعات والمعايير والأنظمة التي تحدد طبيعة ومحتوى مواد الدراسة ومعايير اعتمادها وجودتها، وهل لدينا بالفعل طاقات بشرية كافية ومؤهلة وقادرة على القيام بمسؤولياتها في ترسيخ ثقافة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، والإسهام في تطويره، بما يتناسب مع حاجات وقيم وعادات مجتمعاتنا الى جانب وجود بعض العقليات الإدارية البيروقراطية الجامدة في مؤسسات التعليم العالي، التي تسوق العديد من الأسباب والمبررات غير المنطقية لعدم الاعتراف أو عدم اعتماد مؤهلات وشهادات التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، ورفض معادلتها.

يمكن القول أن هناك تحديات وعقبات كبيرة تواجه إدخال وتطبيق برامج التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد في عالمنا العربي، لكن ذلك

ينبغي ألا يثنينا عن مواصلة جهودنا المكثفة نحو الأخذ بأساليب التطور العلمي والتكنولوجي والإستفادة منها في تحسين أداء التعليم وجودته، فسواء شئنا أم أبينا، فبرامج التعليم الإلكتروني حالياً تتوسع وتتطور عالمياً بصورة مذهلة، وستؤدي إلى تغيير جذري في عملية التعليم، محدثة أشكالاً جديدة من التعليم في المستقبل، تتطلب من عالمنا العربي الإسراع في نشر ثقافة التعليم الإلكتروني، وتأهيل الأجيال الجديدة وإعدادهم للتواصل والتفاعل الجيد مع هذا النوع من التعليم، بما يحسن من أدائهم التعليمي ومخرجات عملية التعليم.

فالتوجه نحو ترسيخ وإشاعة ثقافة التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد في عالمنا العربي، أصبح ضرورة ملحة للحاق بالتوجهات العالمية نحو تعليم المستقبل ومستقبل التعليم، الذي أصبح يركز على تحسين أداء التعليم وضمان جودته، وهذا يتطلب في البداية دراسة جادة لمعرفة مدى استيعاب الأكاديميين والإداريين والطلبة لمفهوم وأشكال التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وكذلك دراسة إتجاهات الطلبة والمعلمين والمجتمع عموماً نحو هذا النوع من التعليم، خاصة فرص الوظيفة التي يوفرها، مع ضرورة ادخال مقررات ومناهج دراسية اجبارية في التعليم الإلكتروني في المدارس والجامعات لزيادة وعي الطلبة بأهميته، مع الإعداد والتأهيل الجيد للأكاديميين والإداريين والطلبة على مهارات وتقنيات التعليم الإلكتروني، خاصة التدريب على مهارات البحث المتقدمة

ومهارات الإتصال المرئي والمسموع، والبرمجة مثل تصميم المواقع الإلكترونية وصفحات الإنترنت، التي تعد ضرورية وأساسية للتعليم الإلكتروني، فالملاحظ أن أغلب الطلبة، قد لا يمتلكون إلا خبرات محدودة في مجال استخدام جهاز الكمبيوتر وشبكة الانترنت، ولا تتعدى فقط مجرد تصفح الإنترنت واستخدام محركات البحث والبريد الإلكتروني والدخول لمنديات الدردشة والحوار ومواقع التواصل الإجتماعي ولتفعيل كل ذلك لابد أن يكون هناك تعاون وتنسيق جاد ومتكامل بين مؤسسات التعليم ومؤسسات المجتمع الأخرى المعنية بشؤون التعليم الإلكتروني مثل هيئات الاتصالات وتقنية المعلومات وغيرها.

تحديات تواجه التعليم:

إن تقدم المعرفة الهائل الذي يتميز به عصرنا الحالي يفرض على عملية التعليم بصفة عامة والمعلم بصفة خاصة أن يكونا على مستوى متجدد من المعلومات والمهارات والاتجاهات الحديثة في طرائق التعليم وتقنياته بحيث يكون التعليم بالنسبة للمعلم عملية نمو مستمرة ومتواصلة من خلال عملية الإنماء المهني، إذ بات واجباً على كل مؤسسات التعليم أن تقدم كافة خدمات التربية اللازمة للنهوض بالمعلم، وهذه العملية ليست هينة لأنها تتطلب مجهوداً كبيراً ووقتاً كافياً لتعلم كل ما هو جديد على ساحة التعليم إلا أنها ضرورية ولازمة إذ تعد عملية

التنمية المهنية للعاملين في كافة المهن من أهم مقومات العمل المهني،
فما بالنا بالتعليم؟ •

إن الثورة في مجال التكنولوجيا والاتصالات قد بلغت شأنًا كبيراً وتزداد يوماً بعد يوم، ونحن إذا نظرنا حولنا سنرى التكنولوجيا في كل شيء فقد باتت من ضروريات الحياة ولا نستطيع الاستغناء عنها بل إن سيطرتها على مختلف النشاطات باتت في زيادة مستمرة، الأمر الذي يجعل الكثيرين يجزمون بأن بيئة التعليم والتعلم في القرن الحادي والعشرين ستكون محكومة في

الأساس بالتكنولوجيا الذكية ومعطياتها اللامحدودة، وأن معلم القرن الحادي والعشرين سيكون مطالباً بأدوار تختلف عن أدواره التقليدية التي كان يمارسها في الماضي، كما أن هذه التكنولوجيا تخضعه لعملية تطوير المهارات وأسلوب التدريس بما يتوافق مع روح العصر الذي يعتمد في كل شيء تقريباً على التكنولوجيا ومن أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي تحدياً في الوطن العربي:

- ١ - العولمة والمنافسة العالمية، حيث أدت العولمة إلى تغيير مسار حركة التعليم الجامعي نتيجة للشروط الجديدة التي فرضتها على كل الدول ومنها أهمية إبراز منتج يستطيع المنافسة في السوق العالمي.
- ٢ - تحدي النهوض بالتعليم لتحقيق حاجات ومتطلبات المجتمع.

- ٣- تحدي ثورة المعلومات وماقدمته من منجزات علمية وتكنولوجية كان له أثر كبير في اتساع الفجوة بين دول الشمال والجنوب.
 - ٤- سيطرة الثقافة الغربية، ويتطلب هذا التحدي ضرورة الحفاظ على الهوية الثقافية، وتطوير محتوى مقررات الثقافة الوطنية لمواجهة الغزو الثقافي والفكري.
 - ٥- يواجه التعليم العالي تحديا يتعلق بالتمويل حيث أن الاعتمادات المالية الحكومية المتاحة تتجه نحو النقص بالمقارنة بحجم الطلب عليه، ويعزى ذلك إلى نمو السكان السريع حيث تتزايد أعداد الطلاب في سن التعليم العام، ويرتفع عدد الراغبين في الالتحاق بالتعليم العالي، فضلا عن ارتفاع تكلفة الطالب في مرحلة الجامعة مقارنة بتكلفة أي مرحلة أخرى.
- تحديات ناتجة عن المستوى الاقتصادي والأكاديمي: كمشاكل التقنية التي تتمثل في صعوبة الوصول للمعلومات وانقطاع الشبكة المفاجئ نتيجة لضعف شبكة الانترنت وعدم توافر الأجهزة الكافية للطلاب في المدارس، حيث يعتبر استخدام الحاسب مكلفا كما أن التعليم الحديث يتطلب أجهزة ذات مستوى عال لتلاءم البرامج المتطورة ونقص الخبرة لدى الأشخاص القائمين على البرامج التعليمية وعدم التحاقهم بالدورات والمؤتمرات في الدول المتطورة وصعوبة تأقلم المعلمين والطلاب مع هذا النوع من التعليم بسبب تعودهم على التعليم التقليدي والخوف من التغيير.

مواجهة التحديات التكنولوجية للتعليم في الوطن العربي:

ان العرب الآن لم يكونوا نظرة صحيحة لمسألة التكنولوجيا وإمكانية نقلها قبل الوصول إلى إمكانية ابتكارها محلياً فلا تزال نظرة العرب إلى التكنولوجيا عبارة عن انتقال الآلات والمعدات من العالم الصناعي المتقدم مع الخبراء والفنيين إلى الأقطار العربية وبالتالي يسود الاعتقاد بأنه يمكن شراء كل هذه الأمور بالمال إذا توفرت وهذا يؤكد أن العرب شعوباً وحكومات لا يزالون على حد تعبير أحد الباحثين العرب المهتمين بالموضوع يعيشون في حالة أمية تكنولوجية وأنا بحاجة حقاً إلى جهد تنوير اجتماعي كبير وعملية محو أمية تكنولوجية لمجتمعاتنا كما أن العرب لا يزالون يخلطون بين العلم والتكنولوجيا ويظنون أن التقدم الكمي في المجال الأول زيادة عدد المدارس والطلاب الخريجين يؤدي بالضرورة وتلقائياً إلى تقدم تكنولوجي بنفس المستوى والوتيرة.

إن أول ما يحتاجه العرب ثورة فكرية قيمة تغير نظرة الإنسان العربي إلى نفسه وعلاقته بالمجتمع والكون بحيث يتحرر من الأغلال الفكرية والمادية التي جمدت عقله وقدرته على الابتكار منذ القرن الحادي عشر الميلادي وتتمثل هذه الثورة الفكرية في جعل الإنسان أئمن وأنبل ما في هذا الوجود ، ويتطلب الأمر إنشاء نظام تربوي يجسد هذه القيمة العليا ويضيف إليها منذ سن مبكرة للطفل روح المبادرة والإبداع وحب العمل

المتقن والانتظام وغيرها التي تخلق الإنسان القادر على التعامل مع متطلبات التنمية الشاملة والتغلب على تحدياتها الهائلة ويتطلب الأمر قبل هذا وذاك حكومة وقيادة تؤمن أيماناً راسخاً بهذه القيم وتعمل على تثبيتها في النظام التربوي وفي تعاملها مع الناس بحيث تظهر واضحة في تعامل الناس فيما بينهم على شتى المستويات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، فقط بعد بروز مثل هذه القيم يصبح بإمكان الدول العربية الدخول في المراحل الأولى من الثورة العلمية - التكنولوجية ، إذ من الملاحظ أنه ما من دولة في العالم تقدمت في يومنا هذا إلا بعد أن نجحت في إحداث ثورة قيم في مجتمعاتها ويلاحظ ان الأيديولوجية الحديثة موصولة وصلاً عضوياً بمنهج علمي وعلتنا الأيديولوجية الرئيسية كعلة أكثر المتخلفين أن تعبيراتنا الأيديولوجية غير موصولة بعد وصلاً علمياً خلافاً بمنهج علمية حديثة لذلك تبدو أيديولوجيتنا وكأنها لاهوت جديد فالتخلف في جوهره تخلف عقلي وخلقى منهجي وتحول العقل العربي نحو المنهج التجريبي لا يقطعه عن ماضيه أو عن ذاته بل يصله بأحسن ما في الماضي من أصول المنهج العلمي التجريبي كما جسدها بوضوح العلماء العرب في زمان جابر بن حيان.

المحتوى العربي على شبكة الإنترنت :

يواجه التعليم الإلكتروني عدة تحديات اقتصادية، تكنولوجية واجتماعية، لكن قبل الحديث عن تلك التحديات علينا تقييم وضع محتوى

اللغة العربية على الانترنت ولتطوير التعليم الإلكتروني باللغة العربية يجب أن نعمل على توفير مواد تعليمية على شبكة الانترنت باللغة العربية، وهذا يفتح قضية المحتوى العربي الرقمي العلمي الموجود على الانترنت، لو نظرنا إلى تصنيفات المواقع العربية المنشورة في موقع تابع لشركة صخر، نلاحظ أن معظم هذه المواقع تتعلق بالاقتصاد والتجارة وتكنولوجيا المعلومات يليها مواقع التسلية والرياضة التي تتساوى مع المواقع الاجتماعية (دين وعقائد، مؤسسات، أفراد، مجلات) ولكن ما هو دور المواقع التعليمية؟ وبهدف الوقوف على قيمة هذا المحتوى العربي يجب أن نبحث في محتوى المواقع التعليمية، التي قد تبين أن عددها قليل نسبياً بالمقارنة مع غيرها من المواقع التي تظهر في دليل شركة صخر وثلاثها باللغة الانجليزية وبعضها الآخر عبارة عن مواقع رسمية لجامعات مختلفة، إذن هناك فرق واضح بين المحتوى العربي الرقمي الخاص بالتعليم وغيره وهناك أيضاً صعوبة في الوصول للمحتوى العربي العلمي على الانترنت، فمحركات البحث العربية المختصة في المحتوى العربي لا تقارن بمحركات البحث الأجنبية من قوة النتائج والوصول الصحيح للمعلومة وهنا قد يقول البعض لنستخدم المحركات الأجنبية للوصول للمحتوى العربي التعليمي لكن هذا لا يفيد حيث أن معظم النتائج تعود إلى صفحات عربية لم يعد لها وجود.

إذن نلاحظ عدم انتظام في المحتوى العربي على الانترنت وضعف في المحتوى بشكل عام وتعليمي بشكل خاص وأيضاً وجود مشكلة حقيقية في الوصول الصحيح والمفيد لهذا المحتوى باستخدام محركات البحث، وهنا يكمن التحدي في إضافة وتوفير محتوى تعليمي جديد على الشبكة حيث لا بد لنا أن نعمل على تنظيم المحتوى الحالي وإعادة هيكلته بطريقة صحيحة قبل وخلال إضافة محتوى تعليمي عربي جديد حتى نضمن سهوله الوصول له من قبل المستخدمين العرب وغيرهم.